



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس العاشر / باب السواك وسنن الوضوء



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

باب السواك وسنن الوضوء وما ألحق بذلك من الادهان والاكتحال والاختتان والاستحداد ونحوها السواك والمسواك: اسم للعود الذي يستاك به. ويطلق السواك على الفعل أي ذلك الفم بالعود لإزالة نحو تغير كالتسوك. (التسوك بعود لين) سواء كان رطباً أو يابساً مندى من أراك أو زيتون أو عرجون أو غيرها (منق) للفم (غير مضر) احترازاً عن الرمان والآس وكل ماله رائحة طيبة (لا يتفتت) ولا يجرح، ويكره بعود يجرح أو يضر أو يتفتت. و (لا) يصيب السنة من استاك (بأصبع أو خرقة) ونحوها لأن الشرع لم يرد به، ولا يحصل به الإنقاء كالعود. (ويدهن) استحباباً (غبا) يوماً بعد يوم، أي يوماً يدهن ويوماً لا يدهن لأنه - «- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نهى عن الترجل إلا غبا» ، رواه الترمذي والنسائي وصححه. والترجيل: تسريح الشعر ودهنه (ويكتحل) في كل عين (وترا) ثلاثاً بالإثمد المطيب كل ليلة قبل أن ينام لفعله - عَلَيْهِ السَّلَامُ - رواه أحمد وغيره عن ابن عباس. ويسن نظر في مرآة وتطيب، ويتفطن إلى نعم الله تعالى ويقول: «اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي وحرّم وجهي على النار» لحديث أبي هريرة. (ويجب التسمية في الوضوء مع الذكر) أي أن يقول: بسم الله، لا يقوم غيرها مقامها لخبر أبي هريرة مرفوعاً: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» رواه أحمد وغيره، وتسقط مع السهو وكذا غسل وتيمم. (ويجب الختان) عند البلوغ (ما لم يخف على نفسه) ذكرًا كان أو خنثى أو أنثى، فالذكر بأخذ جلدة الحشفة والأنثى بأخذ جلده فوق محل الإيلاج تشبه عرف الديك، ويستحب أن لا تؤخذ كلها والخنثى بأخذهما، وفعله زمن صغر أفضل، وكره في سابع يوم ومن الولادة إليه. (ويكره القزع) وهو حلق بعض الرأس وترك بعض، وكذا حلق القفا لغير حجامة ونحوها، ويسن إبقاء شعر الرأس، قال أحمد: هو سنة لو تقوى عليه اتخذناه ولكن له كلفة ومؤونة، ويسرّحه ويفرقه ويكون إلى أذنيه وينتهي إلى منكبيه كشعره - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، ولا بأس بزيادة وجعله ذؤابة، ويعفى لحيته ويحرم حلقها، ذكره الشيخ تقي الدين، ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة منها وما تحت حلقه، ويحف شاربه وهو أولى من قصه، ويقلم أظفاره مخالفًا، وينتف إبطه، ويحلق عانته وله إزالتها بما شاء. والتنوير فعله أحمد في العورة وغيرها. ويدفن ما يزيله من شعره وظفره ونحوه ويفعله كل أسبوع يوم الجمعة قبل الزوال ولا يتركه فوق أربعين يوماً، وأما الشارب ففي كل جمعة.

فقال المؤلف -رحمه الله-: "باب السواك، وسنن الوضوء، وما ألحق بذلك من الادّهان، والاكتحال، والاختتان، والاستحداد ونحوها"

يعني هذا باب يذكر فيه هذه الاشياء: أحكام السواك، وسنن الوضوء، وهذا لأن سنن الوضوء لها تعلق بالسواك؛ لأن السواك من سنن الوضوء كما سيأتي، وقد عرفنا أن المقصود أصالةً من هذا الباب الكلام على أحكام الطهارة المائية، والطهارة التي بالتراب -أي التيمم- وحينئذ فماسبق كان كالمقدمة لهذا.

تكلموا على أحكام المياه؛ لأنها هي التي يُتطهر بها، والآنية؛ لأن الماء جوهر سيّال يحتاج إلى مايقوم به، ثم الكلام على الوضوء، والسواك من سنن الوضوء، فلما ذكروا السواك وسنن الوضوء كمدخل للكلام على

أحكام الوضوء، وكان السواك من سنن الفطرة أو من خصال الفطرة، استطردوا إلى ذكر ما يتعلق بذلك من الادھان، والاكتحال، والاختتان، والاستحداد -وهو حلق العانة-، سُمي استحداداً؛ لأنه يُستعمل فيه آلة الحديد، وهي الموسى، ونحو ذلك مما سيأتي في هذا الباب، وأدخلوها في هذا الباب؛ لأنها من خصائص الفطرة، وقد عرفنا أنهم يذكرون في الباب الواحد المقصود أصالة ثم يذكرون ماله تعلق به، وإن لم يكن مما دخل في الترجمة، يعني في العنوان.

قال المؤلف -رحمه الله-: "السواك والمِسواك: اسم للعود الذي يُستاك به ويُطلق السواك على الفعل، أي ذلك الفم بالعود لإزالة نحو تغير كالتسوك" يقول السواك والمِسواك -بكسر الميم- كلاهما اسم للعود الذي يستعمله الإنسان في التسوك الذي يُستاك به، ويُطلق السواك على الفعل، الذي هو الاستياك والتسوك الفعل، يقال ساك فاه يسوكه سَوَكًا، والمراد به استعمال عود في الأسنان؛ لإذهاب التغير ونحوه، لهذا قال: "أي ذلك الفم بالعود لإزالة نحو تغير" أي الفعل، نفس الدلك يطلق عليه...، السواك يطلق على نفس الفعل كالتسوك، السواك يطلق على الآلة -العود- ويطلق على الدلك نفسه.

وقوله: "إزالة نحو تغير" يعني كرائحة، وصفرة، ونحو ذلك، وقد عرفت أنهم يعبرون بهذا التعبير (نحو كذا) أي كذا ونحوه، يعني تغير ونحوه بمعنى "نحو تغير". وهو مُشتق من التساوك وهو التمايل والتردد؛ لأن المتسوك يردد العود في فمه ويحركه، يقال: "جاءت الإبل تساوك" إذا كانت أعناقها تضطرب من الهزال.

قال المؤلف -رحمه الله-: "التسوك" هذا مبتدأ، والجار والمجرور متعلق به في قوله: "بعود"، والخبر ماسيأتي من قوله: "مسنون كل وقت"، "التسوك" "مسنون كل وقت" هذا المبتدأ والخبر، وقوله: "بعود لين" إلى آخره: جار ومجرور متعلق بالتسوك

"التسوك بعود لين سواء كان رطباً أو يابساً مُندىً من أراكٍ أو زيتونٍ أو عرجونٍ أو غيرها" "التسوك بعود لين" "مُنقٍ للفم غير مضرٍ -احترازاً عن الرمان والآس- وهو الريحان- وكل ماله رائحة طيبة" أي في نفسه، رائحة طيبة في نفسه، لا بالتندية؛ لأنهم نصوا على أن أجود المُندى ما كان بماء الورد.

"احترازاً عن الرمان والآس وكل ماله رائحة طيبة لايتفتت ولا يجرح، ويُكره بعود يجرحه أو يضر أو يتفتت، ولا يصيب السنة من استاك بإصبع وخرقة ونحوهما؛ لأن الشرع لم يرد به ولا يحصل به الإنقاء كالعود" فالمذهب أنه لا يصيب السنة من فعل ذلك، وفي المذهب وجه ثانٍ أنه يصيب السنة، وقيل يصيبها بقدر ما أزال من تغير أو رائحة أو نحو ذلك، وهذا اختاره الموفق -رحمه الله-، وقيل يصيب السنة عند عدم السواك، أما عند وجوده فلا يصيب السنة، وقيل يصيب السنة بالإصبع في موضع المضمضة في الوضوء خاصة؛ لأن السواك من سنن الوضوء وهو مسنون في مواضع آخر، لكن المذهب أنه لا يصيب السنة من استاك بإصبعه أو بخرقة ونحو ذلك.

قال المؤلف -رحمه الله-: "مسنون كل وقت" وهذا خبر قوله في أول الكلام: "التسوك".

قال: "خبر قوله: التسوك، أي يُسن كل وقت لحديث 'السواك مطهرة للفم مرضاة للرب'" والأحاديث في فضل السواك كثيرة "رواه الشافعي وأحمد وغيرهما".

"غير صائم بعد الزوال فيكره" المؤلف -رحمه الله-، الماتن يعني في الزاد قال: "مسنون كل وقت لغير صائم بعد الزوال" أي فليس مسنوناً له، والشارح قال "فيكره". عبارة المقنع، الذي زاد المستقنع مُختصر. منه: "فلا يستحب" وكذا في العمدة للموفق، قال: "يُستحب في سائر الأوقات إلا للصائم بعد الزوال" فهذا يحتمل الكراهه، وهي إحدى الروايات، وهذا هو المذهب كما صرح الشارح في قوله: "فيكره" ويحتمل الإباحة لأنه إذا نفى الإستحباب فلا يلزم أن يكون مكروهاً، قد لا يكون مستحباً لكنه مباح، قد لا يكون مستحباً لكنه مكروه، والإباحة رواية عن الإمام أحمد أيضاً؛ ولهذا أطلق الكراهة وعدمها في الكافي والمغنى والشرح والمحرر، وعنه يستحب، وهو قول آخر في المذهب اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله، لكن المقصود أن عبارة الزاد ليست صريحة في كون التسوك للصائم بعد الزوال مكروه، ليس فيه تصريح بذلك؛ بل عبارته كعبارة المقنع، فيه أنه ليس مسنوناً، فالشارح رحمه الله بيّن أن المذهب في ذلك الكراهه فقال: "فيكره فرضاً كان الصوم أو نفلاً".

"وقبل الزوال" والمراد هنا زوال الشمس الذي يكون عند وقت الظهر، فيكره السواك بعد ذلك فرضاً كان الصوم أو نفلاً.

وأما قبل الزوال قال: "وقبل الزوال يُستحب له بياض ويُباح برطب" أي للصائم.

"يُستحب له بياض ويُباح برطب؛ لحديث إذا صمتم فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشي".

فعرفنا أن للصائم الآن حالين: قبل الزوال، وبعد الزوال. بعد الزوال يكره، وقبله فيه حالتان: يُباح برطب، ويُسن أو يستحب بياض.

قال المؤلف -رحمه الله-: "لحديث إذا صمتم فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشي" أخرجه البيهقي عن علي -رضي الله عنه-، متأكداً، خبرٌ ثانٍ للتسوك" يعني التسوك متأكد، يعني يسن بتأكد، هو مسنون كل وقت، لكن يزداد استحبابه، يزداد تأكده والحث عليه في مواضع، ذكر بعضها فقال:

"عند صلاةٍ فرضاً كانت أو نفلاً" متأكد عند صلاة، وهذا واضح لقول النبي -عليه الصلاة والسلام-: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة".

"وعند انتباهٍ من نوم ليلٍ أو نهار" يعني عند استيقاظه من النوم؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان لا يرقد من ليلٍ أو نهار فيستيقظ إلا تسوك قبل أن يتوضأ، وفي حديث حذيفة: "كان النبي -صلى الله عليه وسلم- إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك" يعني يغسله بالسواك.

"وعند تغير رائحة فم بمأكول أو غيره" لإزالة هذا التغير ولتطيب الرائحة.

"وعند وضوءٍ وقراءةٍ" يعني قراءة قرآن.

"زاد الزركشي- والمصنف في الإقناع: 'ودخول منزل، ومسجد، وإطالة سكوت، وخلو المعدة من الطعام، واصفرار الأسنان'" عند دخول المسجد والمنزل؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان إذا دخل بيته بدأ بالسواك، والمسجد من باب أولى، وعند إطالة السكوت؛ لأن المعنى موجود فيه وهو تغير الرائحة، وكذلك عند خلو المعدة من الطعام؛ لأنه مظنة تغير رائحة الفم، وكذلك عند اصفرار الأسنان؛ لإزالة هذا الاصفرار.

ثم وَضَّح -رحمه الله- كيف يستاك الإنسان فقال: "ويستاك عَرَضاً استحباباً بالنسبة إلى الأسنان بيده اليسرى" إذاً ذكر أمرين: أنه يستاك عرضاً بالنسبة إلى الأسنان، قال: "لأن الاستواك طويلاً قد يدعي اللثة"، فالعرض: إما أن يكون من حيث الأسنان، وإما أن يكون من حيث فتحة الفم، فمراده بالعرض من جهة الأسنان، يبدأ بجانب فمه الأيمن من ثناياه إلى أضراسه يعني من ثنايا الجانب الأيمن إلى أضراسه؛ هذا ليتيامن في التسوك.

"على أسنانه ولثته ولسانه" يعني يكون السواك على الأسنان، وعلى اللثة، وعلى اللسان وليس على الأسنان فقط كما يظن كثير من الناس، وإنما يستحب على الأسنان، واللثة، واللسان، كما كان النبي -عليه الصلاة والسلام- يتسوك.

وقوله: "بيده اليسرى" هذا استحباب، حتى قال الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله: "ما علمت إماماً خالف فيه كانتشاره" يعني كما في الانتثار في الوضوء، يستنشق باليمنى ويستنثر باليسرى، لكن ذكر جده -صاحب المحرر- في الاستنجاء بيمينه أنه يستاك بيمينه، لكن المذهب هنا أنه يستاك باليسرى لأنه كما ذكرت من باب إزالة الأذى، نعم هو عبادة، لكن لامنافاة، كما أن الاستنجاء عبادة -عبادة واجبة-، ومع ذلك تُفعل باليد اليسرى، فيستاك بيده اليسرى، وأما أن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان يحب التيامن فهذا يحمل على أنه كان يبدأ بشق فمه الأيمن في السواك -كما ذكرت-.

قال: "ولا بأس أن يستاك به اثنان فأكثر" لا بأس أن يستاك به -أي بالسواك الواحد- اثنان فأكثر.

قال: "قال في الرعاية: 'ويقول إذا إستاك: اللهم طهر قلبي ومحض ذنوبي'. قال بعض الشافعية: 'وينوي به الإتيان بالسنة'".

ثم قال رحمه الله: "مُبتدئاً بجانب فمه الأيمن، فتُسن البداء بالأيمن في سواك، وطهور، وشأنه كله غير ما يستقذر".

قال: "ويَدَّهْن غِيباً" يدهن بمعنى أنه يضع الدُّهْن في شعره وفي لحيته.

قال: "ويَدَّهْن غِيباً" يعني يفعل يوماً، ولا يفعل يوماً، يوماً يَدَّهْن ، ويوماً لا يَدَّهْن.

"ويَدَّهْن استحباباً غِيباً، يوماً يَدَّهْن ويوماً لا يَدَّهْن؛ لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن التَّجُلُّ إلا غِيباً" يقال: غَبَّ عن القوم، يعني أتاهم يوماً وترك يوماً، إذا يَدَّهْن ويترك، ويدهن ويترك، وهكذا، وظاهر هذا أن اللحية كالرأس -المراد الشعور-، واللحية كالرأس.

"يَدَّهْن استحباً غِبًّا لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ التَّرَجُّلِ إِلَّا غِبًّا" ويكره فعله كل يوم، واحتجوا بأن الرسول -عليه الصلاة والسلام- نهى عن الترجل إلا غِبًّا، ونهى أن يمتشط أحدهم كل يوم، فهذا يدل على أنه يُكره غير الغب، وقال في الغاية وشرحها: "وَسُنَّ امْتِشَاطُ غِبًّا، وَلَا يَفْعَلُهُ كُلُّ يَوْمٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ" عرفنا أن الكراهة تزول عند الحاجة، فإذا احتيج إلى ذلك لكون شعره مُلبداً أو يحتاج إلى عناية يومياً فهذا يخرج به عن الكراهة، لكن الأصل كراهة فعله كل يوم، لكن إن احتاج إلى ذلك يفعل كل يوم.

ولهذا روى مالك في الموطأ: "أن أبا قتادة الأنصاري -رضي الله عنه- قال لرسول الله -صلى الله عليه وسلم-: إن لي جُمَّة فأرجِّلها، فقال له رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: نعم وأكرمها فكان أبو قتادة ربما دهنها في اليوم مرتين"، وقال الشيخ تقي الدين -رحمه الله-: "يفعل ما هو الأصلح للبدن، كالغسل بالماء الحار ببلد رطب؛ لأن المقصود ترجيل الشعر، وهو فعل الصحابة رضي الله عنهم، ومثل ذلك نوع المأكّل والملبس فإنهم لما فتحوا الأمصار كان كل منهم يأكل من قوت بلده ويلبس من لباس بلده من غير أن يقصدوا قوت المدينة ولباسها" وهذا كلام مهم للشيخ تقي الدين، قال: "فالاقتداء به تارة يكون في نوع الفعل، وتارة في جنسه، فإنه قد يفعل الفعل لمعنى يعم ذلك النوع وغيره لا لمعنى يخصه فيكون المشروع هو الأمر العام وليس هذا مخصوصاً بفعله، وفعل أصحابه بل وبكثير مما أمرهم به ونهاهم عنه" وهذا استطراد فأرجو ألا يأتي سؤال يتعلق به.

قال المؤلف -رحمه الله-: "لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ التَّرَجُّلِ إِلَّا غِبًّا، رواه النسائي والترمذي وصححه"

قال: "والترجل: تسريح الشعر ودهنه".

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: "ويكتحل في كل عين وترّاً ثلاثاً بالإثمد المطيب كل ليلة قبل أن ينام لفعله عليه السلام رواه أحمد وغيره عن ابن عباس" هذا أيضاً من المستحبات أن يكتحل الإنسان رجلاً كان أو امرأة، كل ليلة بإثمد مطيب بمسك إن استطاع ذلك، وترّاً ثلاثاً في كل عين قبل أن ينام.

"وَيُسَنُّ نَظْرُ فِي مَرَأَةٍ" لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان ينظر في المرأة، وحينئذٍ إذا نظر إنسان في المرأة يدرك ما في وجهه أو على شعره أو نحو ذلك من الأمور التي تحتاج إلى عناية وإصلاح، فَيُسَنُّ النظر في المرأة؛ ليزيل ما يكون بوجهه من أذى، ويتفطن إلى نعمة الله -عز وجل- عليه في خلقه، وتصويره لكن لا يسرف في هذا كما يفعل بعض الناس، اليوم كله أمام المرأة، اليوم كله أمام شعره، هذا ليس من الخصال الحسنة، إنما يفعل ذلك باعتدال "يُسَنُّ نَظْرُ فِي مَرَأَةٍ".

قال -رحمه الله-: "وَيَنْطَيَّبُ" هذا من المستحبات دائماً أن يتطيب الإنسان -رجلاً كان أو امرأة- يتطيب، وكان هذا من الأمور التي يواظب عليها الصالحون من عباد الله، كان النبي -صلى الله عليه وسلم- أطيب الناس رائحة، حتى قال أنس رضي الله عنه: "ما شممت مسكاً ولا ريحاناً أطيب من ريح رسول الله -صلى الله عليه وسلم-"، وقال عليه الصلاة والسلام: "حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ النِّسَاءُ وَالطِّيبُ وَجَعَلَتْ قِرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ" ويستحب للرجل بما يظهر ريحه ويخفي لونه كالمسك، والعود، ونحو ذلك، والمرأة عكسه إذا

كانت في غير بيتها أما في بيتها فتتطيب بما شاءت، لكن إذا خرجت من بيتها فمرت على الرجال لم يَجْز لها أن تتطيب بما يظهر ريحه.

وينبغي للإنسان أن يحافظ على طيب رائحته، وألا يترك نفسه بدون طيب، فإن هذا من خصال المؤمنين والصالحين، ولا يعرف أن الصالحين يهملون في رائحتهم وفي أحوالهم، هذا غير معروف عن الصالحين أبداً. وكون بعض الناس الآن يترك هذا ادعاءً للزهد أو ادعاءً بأنه منشغل بما هو أهم، فهذا من نقص عقله، فإن صلاح النفس يقتضي المحافظة على طيب الرائحة، وهذا من خفة الروح. وثقل الروح هو الذي يسبب هذا، والصالحون ليسوا من الثقلاء. فينبغي للإنسان ألا يهمل مسألة التطيب، لا في بيته ولا خارج بيته، وهو في ذكر الله أو في قراءة القرآن أو في الصلاة أو في قراءة العلم ومذاكرته. كل هذه من المواضع التي يستحب فيها الطيب

قال المؤلف -رحمه الله-: "ويتفطن إلى نعم الله تعالى ويقول: اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي وحرمني وجهي على النار" هذا أيضاً من الذكر الذي يُستحب أن يقال عند النظر إلى المرأة؛ لأن ذلك من نعم الله - عز وجل - عليه، وهم يُمثّلون بطيب الرجل ما ظهر ريحه وخفي لونه كبخور العنبر والعود وكذلك المسك، وللمرأة ما ظهر لونه وخفي ريحه كالورد والياسمين، هذا من أمثلة طيب المرأة، هذا في غير بيتها، أما في بيتها فتفعل ما شاءت.

ثم ذكر المؤلف -رحمه الله- بعض سنن الوضوء وما يتعلق به فقال: "وتجب التسمية في الوضوء مع الدُّكْرِ، أي أن يقول بسم الله، لا يقوم غيرها مقامها" فمحلها اللسان، ووقتها بعد النية، وصفتها بسم الله. "لخبر أبي هريرة مرفوعاً: 'لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه' رواه أحمد وغيره" إذاً حكم التسمية في الوضوء الوجوب، وهذا فرق في الوضوء والغسل والتيمم بين الواجب والفرض، قد ذكرنا من قبل أن أصحابنا -رحمهم الله- في الأصول يسوون بين الواجب والفرض، أما في الفروع فيفرقون في المواضع، منها هذا، ومنها كذلك في الصلاة يفرقون بين واجبات الصلاة وفروضها التي هي الأركان، وكذلك في الحج يفرقون بين واجبات الحج وأركانه وهي الفروض. فهنا أيضاً هناك فرق بين الفرض والواجب، فالتسمية واجبة والفرض سيأتي أنه غسل الوجه واليدين إلى المرفقين ومسح الرأس ومنه الأذنان وغسل الرجلين مع الكعبين والترتيب والموالة، هذه فروض. والفرق أن الفرض لا يسقط عمداً ولا سهواً ولا جهلاً، وأما الواجب فإنه يسقط مع السهو، **فحينئذ يُقال التسمية واجبة ليست فرضاً، لماذا؟ لأنه لو تركها الإنسان سهواً صح وضوءه وصح غسله وصح تيممه، لكن لو ترك غسل اليدين مثلاً -ولو سهواً- لا يصح، لا بد أن يأتي به.**

قال: "لخبر أبي هريرة مرفوعاً: 'لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه' رواه أحمد وغيره وتسقط مع السهو وكذا غسل وتيمم" يعني وكذا تجب في الغسل والتيمم قياساً على الوضوء، وتسقط فيهما مع السهو. طيب، إن ذكرها في أثناءه ابتداءً، يعني يأتي بها ويبتدئ. وأما إن ذكر بعد أن انتهى، فإن وضوءه صحيح.

قال: "ويجب الختان عند البلوغ" يعني بُعِد البلوغ، قبل البلوغ الإنسان غير مكلف بهذا، لكن بُعِده يجب. "ما لم يخف على نفسه ذكرًا كان أو خنثى أو أنثى" فيجب الختان مطلقاً على الجميع، على الذكر والخنثى والأنثى، هذا المذهب.

"فالذكر بأخذ جلدة الحشفة، والأنثى بأخذ جلدة فوق محل الإيلاج تشبه عرف الديك ويستحب ألا تؤخذ كلها، والخنثى بأخذهما" لأن عنده آلة الرجل وآلة المرأة. قال: "وفعله زَمَنَ صِغَرٍ أَفْضَلُ" لأنه أسرع بُزاً وأخف على الإنسان. "وَكُرَّةٌ فِي سَابِعِ يَوْمٍ" من الولادة يعني، "ومن الولادة إليه".

قال المؤلف -رحمه الله-: "ويُكره القَزَع وهو حلق بعض الرأس وترك بعض" القَزَع: حلق بعض الرأس، الحلق هو الإزالة بالموسى، وأما التقصير فليس حلقاً، فمن قَصَرَ -بعض رأسه وترك بعضها فهذا ليس قزعا، إنما القزع أن يحلق بعض الرأس ويترك بعضها.

قال: "وكذا حلق القفا لغير حجامة ونحوها" فيكره حلق القفا إلا إن احتيج إلى ذلك لحجامة ونحوها. قال المؤلف -رحمه الله-: "وَيُسَنُّ إِبْقَاءُ شَعْرِ الرَّأْسِ" فَيُسَنُّ أن يتخذ الإنسان شعراً، هذا من المستحبات، اقتداءً بالنبي -صلى الله عليه وسلم- ومثل هذا إذا شق على الإنسان مراعاته والعناية به، فإنه يمكن أن يحلق رأسه أو أن يقصر شعر الرأس، لكن الأصل استحباب اتخاذ الشعر.

"قال الإمام أحمد -رحمه الله-: 'هُوَ سُنَّةٌ لَوْ نَقَوَى عَلَيْهِ اتَّخَذْنَاهُ وَلَكِنْ لَهُ كُفَّةٌ وَمَوْئِنَةٌ'" قال هذا سئل الإمام أحمد -رحمه الله- عن الرجل يتخذ الشعر، قال: "سنة حسنة" ثم قال: "لو أمكننا اتَّخَذْنَاهُ"، فهذا من السنن، ولماذا أقول هذا؟ لأن بعض الناس الآن يُعَدُّ تطويل شعر الرجل شيئاً يخالف المروءة أو يخالف ما ينبغي أن يكون الإنسان عليه من الرجولة. هناك فرق بين أن تقصر -شعر رأسك لأن العادة جرت بذلك أو لأن شعرك لا يصلح أن يطول أو أنه يتعبك عندما يطول، هذه مسألة ذكرنا أن الإمام أحمد -رحمه الله- كان لا يترك شعر رأسه يطول من أجل أنه يشق عليه، هذه مسألة ترجع إلى حال الإنسان في نفسه. لكن

أن يحتقر سنة أو يدّعي أن تطويل الشعر خلاف المروءة ولا ينبغي للرجل، هذا نقص في عقل الإنسان وفي فهمه، وربما كان الأمر إذا علم أنه سنة من سنن النبي -عليه الصلاة والسلام- وتعمد الاستهزاء بها فالأمر أخطر.

وقد دخل هذا على بعض الناس في بعض البلاد ، يظنون أن من كمال الرجولة تقصير الشعر، وهذا يفرض عليهم في التجنيد ونحو ذلك فيعدونها هذا من الرجولة ومن كمال الرجولة، وهذا غلط، ولهذا حتى الأمم غير المسلمة لا تجد هذا عندهم؛ لأن هذا من فطرة الإنسان، أن يترك الإنسان شعر رأسه إذا أكرمه، لا يقال أن يتركه بدون إكرام، لكن هكذا وهكذا كانت العرب وكان النبي -عليه الصلاة والسلام- يطيل شعر رأسه ولهذا قالوا: "يُسن للرجل أن يفرقه ويكون الشعر بالنسبة للرجل إلى أذنيه وينتهي إلى منكبيه كشعره -عليه الصلاة والسلام-"، هذا من الأمور المستحبة للرجل أن يفعلها، يعني يكون شعره على صفة شعر النبي -صلى الله عليه وسلم- إذا طال فإلى المنكب وإذا قصر فإلى شحمة الأذن، هكذا يُستحب للإنسان أن يفعل.

"وينتهي إلى منكبيه كشعره -صلى الله عليه وسلم-" وكان النبي -عليه الصلاة والسلام- في صفة شعره أنه كان إلى أنصاف أذنيه، وفي حديث أنس -رضي الله عنه- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان يضرب شعره منكبيه، لكن لو راعى الإنسان العادة في ذلك وتلطف في هذا الأمر من أجل أن بعض الناس قد يسيئ به الظن أو لا يفهم هذا، فهذه مسألة أخرى لا بأس بهذا، مراعاة أحوال الناس ومراعاة التلطف في التأتي مع الناس، فهذا شيء آخر، والكلام هنا في سنة وليس في أمر واجب، فإذا رأى الإنسان مثلاً أن إطالة شعر رأسه في بعض الأماكن تؤثر على قبول الناس له وارتفاعهم بما عنده من علم ونحو هذا، فيترك هذا ويحتسب، أما إذا كان الأمر لا فرق ولا أثر عند الناس بين أن يطول شعر رأسه وبين أن يقصر وهو يستطيع أن يكرم شعر رأسه فليتركه استحباباً.

قال رحمه الله: "ويسرحه ويفرقه ويكون إلى أذنيه وينتهي إلى منكبيه كشعره عليه السلام ولا بأس بزيادة" أي على المنكبين، حتى لو زاد لا بأس بهذا لكن الاستحباب أن ينتهي إلى منكبيه.

"ولا بأس بزيادة وجعله زؤابة" أي لا بأس بجعله زؤابة، وهي الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة، فإن كانت ملوية فهي عقيصة. قال الإمام أحمد -رحمه الله-: "أبو عبيدة كانت له عقيصتان وكذا عثمان -رضي الله عنه-". والآن بعض الناس يظن أن هذا من التشبه بالنساء وهو ليس كذلك. ما جاء الشرع به وفعله

النبي -عليه الصلاة والسلام- وفعله أصحابه فلا يقال إنه تشبه بالنساء ولا يقال إنه تشبه بالمشركون، هذا حينئذٍ يكون من السنن، أما ما كان من خصائص النساء ولم تأتِ السنة بفعله للرجال فهذا الذي يقال أنه تشبه بالنساء لو فعله الرجل.

قال المؤلف -رحمه الله-: "**ويعفي لحيته**" وهذا مستحب، إعفاء اللحية مُستحب، أي ألا يأخذ منها شيئاً، تنبه لهذا، الكلام الآن في إعفاء اللحية ألا يأخذ من اللحية شيئاً، وليس في حلق اللحية فهذا بحث آخر، ينبغي التنبيه لهذا. إعفاء اللحية مستحب ألا يأخذ منها شيئاً، هذا معنى **إعفاء اللحية**: ألا يأخذ منها شيئاً.

"**ويحرم حلقها**" والحلق هو الإزالة الكاملة بالموسى. إذا عندنا مراتب:

- إعفاء: هذا مستحب.
 - حلق وهو الإزالة بالموسى: هذا حرام.
 - تقصير اللحية والأخذ منها: هذا ليس محرماً ولكنه خلاف الأولى، ليس مستحباً.
- إذاً "**يحرم حلقها**"، قال: "**ذكره الشيخ تقي الدين**" وبعض الناس يقول ذكره الشيخ تقي الدين إذاً الحنابلة لا يقولون إن الحلق ليس حرام إنما هذا اختيار الشيخ تقي الدين، وهذا من جهل المتكلم بهذا، لأن عادة الحنابلة إذا ذكروا مثل هذا عن الشيخ تقي الدين أو عن غيره أنهم يقولون به، وإنما يذكرون من صرح به، أحياناً يكون كلامهم ظاهراً ليس نصاً، وهناك تصريح من بعضهم فينسبونه إلى من صرح وهذا موجود في كتبهم كثيراً، يذكر الحكم ويقول ذكره القاضي، ذكره أبو الخطاب، ذكره الموفق، ذكره المجد، ونحو ذلك. فلا يقال إن هذا مذهب فلان وليس مذهب الحنابلة، **كونهم يذكرونه في معتمدات الكتب ولا يتعقبونه وكلهم يذكرونه مقرين له، فهذا يجعله هو المذهب**، وهذا مذكور في معتمدات كتب أصحابنا، كالإقناع وغير ذلك، فيحرم حلقها هذا هو المذهب مصرح به، ولا ينافيه أن إعفاء اللحية مستحب، بعض الناس فهم المنافاة، يسن إعفاء اللحية والشيخ تقي الدين يقول يحرم حلقها فيظن أن هناك منافاة، ولا منافاة، فالإعفاء هو ألا يأخذ منها شيئاً والحلق هو الإزالة الكاملة بالموسى.
- لكن "**لا يكره أخذ ما زاد على القبضة**" أي لا بأس بأخذ ما زاد على القبضة، وكذلك لا يكره أخذ ما تحت حلقه لفعل ابن عمر -رضي الله عنهما-. وأخذ الإمام أحمد من حاجبيه وعارضيه.

"ولا يُكره أخذ ما زاد على القبضة وما تحت حلقه" وأخذ الإمام أحمد -رحمه الله- من حاجبيه وعارضيه، ولهذا مذهب الإمام أحمد أنه يجوز الأخذ من اللحية وأنه يجوز الأخذ من الحاجب لكن لا بالنتف، فإن النمص عنده هو النتف لشعر الوجه وليس الأخذ من شعر الوجه.

قال -رحمه الله-: "ويحف شاربه وهو أولى من قصه" يعني يسن حف الشارب أو قص طرفه وحفه أولى، والمراد بالحف المبالغة في القص، فالإحفاء هو الإستقصاء.

"ويحف شاربه وهو أولى من قصه ويقلم أظفاره مخالفاً" أي يسن تقليم الأظفار.

"مخالفاً" هذه صفة التقليم التي استحباها أصحابنا -رحمهم الله- وذلك بأن يبدأ بخنصر -اليمنى ثم الوسطى ثم الإبهام ثم البنصر- ثم السبابة، هذا في اليمنى، ثم إبهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر- ثم السبابة ثم البنصر- فإذا أخذنا أول حرف من كل إصبع فإننا نقول (خوابس) في اليمنى و(أوخسب) في اليسرى.

قال: "وينتف إبطيه" يعني يستحب ذلك، أن ينتف الإنسان الإبط، وكيفما أزاله فإن ذلك يحصل به المطلوب، لكن النتف أولى، فإن شق عليه حلقه أو أزاله بما يزول به الشعر. "ويحلق عانته" يعني يسن ذلك، وهذا هو الاستحداد.

"وله قصه وإزالته بما شاء" يعني له أن يزيلها بما شاء، وله إزالتها بما شاء، وله أن يقصها، ولكن الحلق أفضل، وأيضا التنوير، له التنوير في العانة وغيرها.

قال: "والتنوير فعله أحمد في العورة وغيرها" فلا بأس أن يستعمل الإنسان النورة، وقد فعلها الإمام أحمد -رحمه الله-، والنورة أخلاط تضاف إلى بعض، يعني أشياء كان يُزال بها الشعر، من أخلاط تُضاف إلى زرنخ وغيره وتُستعمل لإزالة الشعر فلو إستعمل الإنسان الكريمات التي يزيل بها الشعر فهذا قد فعله الإمام أحمد وغيره من أئمة السلف فلا بأس بهذا. لكن قالوا: "تكره كثرة التنوير" وذكروا أنه يضعف حركة الجماع، هذا من العلل التي ذكروها.

قال: "ويدفن ما يزيله من شعره وظفره ونحوه" استحبابا يعني. وقال مُهَيّ: "سألت الإمام أحمد عن الرجل يأخذ من شعره وأظفاره أيدفنه أم يلقيه؟ قال: يدفنه. قلت بلغك فيه شيء؟ قال: كان ابن عمر يفعل" وهذا يبين لك أن كثيرا من الأمور التي قد تخفي علينا يكون دليلها عند الإمام أحمد أثر من آثار

الصحابة -رضي الله عنهم- وهو أحفظ الناس لآثار الصحابة أجاب عن ستين ألف سؤال بحدثنا وأخبرنا، هذه من الكرامات، ستين ألف سؤال يُجيب حدّثنا، أخبرنا، شيء عجيب، سبحان الله.

قال: "ويفعله كل أسبوع يوم الجمعة قبل الزوال" يُسن أن يفعل ذلك كل أسبوع، لا يترك ذلك ولا يهمل نفسه، وليفعل هذه الخصال كل أسبوع، يعني كل سبعة أيام، ويكون ذلك يوم الجمعة استحباباً قبل الزوال، يعني قبل صلاة الجمعة، قبل موعدها المعتاد يعني.

"ولا يتركه فوق أربعين يوماً" يُكره ترك ذلك فوق أربعين يوماً؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- وقّت في ذلك أربعين.

"وأما الشارب ففي كل جمعة" وذكروا هنا أنه يُكره نتف الشيب، وأنه يُسن خضابه بحناء وكتم وهو نبات باليمن يميل إلى الحمرة، فالصبغ بالحناء والكتم يكون ما بين السواد والحمرة، ولا بأس بالخضاب بورد وزعفران، ويكره بالسواد، لا يحرم ولكنه يكره عندنا، فإن حصل به تدليس في البيع والنكاح ونحو ذلك حرم، هذه أيضاً مما ذكروها في هذا الباب.

وذكروا أنه يكره للمرأة حلق رأسها، هذا بخلاف الرجل، الرجل قلنا أنه لو حلق فلا كراهة، لكن الأولى ترك الشعر، أما المرأة فيُكره حلق رأسها وقصه من غير عذر، فإن كان هناك عذر كمرض في الرأس أو قروح أو نحو ذلك لم يكره، لكن يحرم حلق رأسها لمصيبة؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- لعن في ذلك كلطم الخد وشق الثوب.

وذكروا أيضاً في هذا الباب من الخصال المستحبة، أنه يسن تخمير الإناء، وإيكاء السقاء أي ربط فمه إذا أمسى، وإغلاق الباب، وإطفاء المصباح، وإطفاء الجمر عند الرقاد مع ذكر اسم الله عز وجل فيهن -في المذكورات-، وذكروا أشياء كثيرة من الخصال لحسنة تراجع في محلها من كتب الأصحاب، كالإقناع وكذلك في الآداب الشرعية وغيره.

من الأمور التي يحسن ذكرها أيضاً، قبل أن نُكمل في سنن الوضوء، أنه "يُكره ثقب أذن الصبي لا الجارية" يعني لا الأنثى؛ لأنها تحتاج إلى التزين بالقرط والحلق ونحو ذلك، وذكروا هنا أيضاً أنه يحرم النمص وهو نتف الشعر من الوجه، النتف فقط أما إزالته بغير النتف فليس نمصاً على المذهب، لا في الحajib ولا في بقية الوجه. وعند الجمهور خلاف الحنابلة أنه يجوز للمرأة فعل ذلك بإذن الزوج، فصارت المسألة الآن

في المذاهب الأربعة -المعتمدات يعني- على قولين، يعني حتى عند الحنابلة قول بجواز فعله بإذن الزوج، لكن صار المعتمد في المذاهب الأربعة بالنسبة للنمص، صار معتمده قولين:

1- القول الأول: تحريم النمص مطلقاً -بإذن الزوج وبغير إذن الزوج- وهذا مذهب الحنابلة، لكنهم يفسرون النمص بالنتف، أما أخذه بغير النتف فليس نمصاً، **فيكون التشقير من باب أولى ليس حراماً.**

2- وعند غيرنا، يعني عند المالكية والشافعية والحنفية في معتمدات مذاهبهم أنه يجوز للمرأة النمص الذي هو النتف في الحاجب خاصة أو في الوجه عامة بحسب اختلافهم في هذا، يجوز بإذن الزوج. وبعض الناس يشنع في هذا وينكر، ومعلوم أنه لا إنكار في مسائل الخلاف، والمنكر في مسائل الخلاف يفعل أفعالا ليست هي عادة أهل العلم، ففي مثل هذه المسائل لا إنكار. من أخذ بقول الحنابلة في أن النمص هو النتف وفعل غير النمص فلا بأس، ومن أخذ بقول الجمهور ففعلته المرأة بإذن زوجها فلا بأس، والمهم أن يفعل الإنسان هذا باجتهاده أو بتقليد من يجوز تقليده. وقد نظروا -الجمهور- إلى أن العلة في ذلك هي التدليس، كما فسر ذلك القرافي في الذخيرة وذكره غير واحد من أهل العلم. وهناك مسألة أحب أن أنبه عليها هنا، وهي أن **مطلق تغيير خلق الله ليس علةً للتحريم**، أنت عندك الخضاب مستحب وهو تغيير، وعندك خصال الفطرة كنتف الإبط وحلق العانة وقص الشارب كل هذا من تغيير خلق الله، فبعضه مستحب وبعضه واجب كالختان وبعضه مباح، فليس هناك ما يمكن أن يعلل بأنه تغيير لخلق الله مطلقاً هكذا فيكون حراماً، بعض الناس يقول هذا تغيير خلق الله فهو حرام تورد عليه هذه الإيرادات لا يستطيع أن يجيب عنها، ولهذا لم يعوّل العلماء على هذه العلة في تعليل هذه الأحكام وإنما التمسوا عللاً أخرى. فالجمهور قالوا إن العلة هي التدليس وكذلك قالوا في بقية المذكورات. لكن عندنا يحرم النمص وهو النتف خاصة في الوجه، ويحرم الوشر وهو برد لأسنان للتفليج والتحسين والتحديد، ويحرم الوشم وهو غرز الجلد بإبرة ثم حشوه كحلا، ويحرم الوصل، وصل شعر بشعر ولو كان بشعر بهيمة ومنه طبعاً الباروكة فإن ذلك من الوصل. كل ذلك عندنا حرام مطلقاً ولو بإذن زوج.

قال الإمام أحمد -رحمه الله- هنا: **"للمرأة خلق الوجه وحفه نصاً"** نص عليه الإمام أحمد؛ لأن المحرم إنما هو النتف، وقال: **"لها تحسينه وتحميره ونحوه"** هذا من المسائل الحسنة أيضاً التي قالها أصحابنا، أن لها

تحسين الوجه وتحمير الوجه ونحو ذلك، طبعاً ليس المراد أمام الأجانب، وقالوا أيضاً: "يكره حف الوجه للرجل إنما تفعله المرأة".

طيب، قال المؤلف -رحمه الله-: "من سنن الوضوء" نقف عند هذا، ويكون هذا في الدرس القادم، ونسأل الله تعالى لنا ولكم علماً نافعاً وعملاً صالحاً، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نهاية الدرس العاشر